الجذب والطرد المركزي لعوامل التحضر:
تحليل علاقة مدينة الموصل بمجاوراتها الإقليمية
" قضاء تلكيف نموذجا "

م. م. يوسف حامد الملا

*** المستخلص:**

تعد الإمكانات المتاحة (البشرية والمادية) لأي مستقرة بشرية من أهم العوامل المؤدية إلى زيادة درجة التحضر، التي تعد من أهم معالم التغير الاجتماعي التي تميز القرن العشرين[١]. وذلك من خلال نمو هذه الإمكانات وتطورها محلياً وبواسطة محاورات هذه المستقرة الإقليمية من لديها إمكانات اقل والتي ترسل نحوها عناصر القوة والدعم.

*** المقدمـة:**

إنّ الحال بالنسبة لمدينة الموصل التي كانت ولا تزال تحوي من الإمكانات ما تؤهلها أن تكون نقطة جذب مركزية لعوامل التحضر في المنطقة الشمالية بشكل عام ومحافظة نينوى بشكل خاص واهم هذه الإمكانات:

١. الثقل السكاني.
٢. توفر متطلبات عوامل التحضر (سكان واقتصاد) من خدمات اجتماعية وخدمات البنى الارتكازية والسكن والنقل.
٣. الموقع الاستراتيجي المهم.
٤. الأهمية الإدارية والسياسية.
٥. العمق التاريخي والحضاري، وغيرها.

وجراء ذلك ضعفت إمكانات مجاورات مدينة الموصل الإقليمية – ومنها قضاء تلكيف – تحولت قوة الجذب المركزية فيها إلى قوة طرد مركزية centrifugal forces تمد مدينة الموصل بمقومات استمرار مركزيتها الإقليمية وتشجع عملية التحضر فيها حتى عام ٢٠٠٣.

إلا أن الوضع الأمني المتدهور الذي رافق الاحتلال بعد عام ٢٠٠٣ فرض على مدينة الموصل واقعاً حضرياً سلبياً جعل منها مدينة طاردة لعوامل التحضر على الرغم من استمرار امتلاكها لنفس الإمكانات السابقة، مما حدا بتلك العوامل إلى التوجه من مدينة الموصل إلى مراكز بديلة – أي مجاوراتها الإقليمية وبضمنها قضاء تلكيف – الأمر الذي حقق انعكاساً حضرياً إيجابيا لدى هذه

المجاورات تمثل بالنمو والتطور الحضري في الجوانب (الايكولوجية والديمغرافية والاقتصادية والخدمية..... الخ).

المبحث الأول

منهجية البحث

*** مشكلة البحث:**

تكمن مشكلة البحث الحالي في أن الانفلات الأمني بعد عام ٢٠٠٣ حول مدينة الموصل من مركز جاذب لعوامل التحضر، بما تمتلكه المدينة من إمكانات أفضل، إلى مركز طارد لهذه العوامل نحو مراكز أخرى – مجاورات مدينة الموصل الإقليمية ومنها قضاء تلكيف – حيث الوضع الأمني المستقر، مما شل حركة التحضر في المدينة وأوقف عمليات التوسع والنمو (الايكولوجي، والاقتصادي والخدمي وغيرها).

إلا أن هذه المشكلة قد أفرزت حلاً لمشكلة طالما عانت منها مجاورات مدينة الموصل الإقليمية، فتحولت من مراكز طاردة لعوامل التحضر إلى مراكز جاذبة لها، وبدأت التخلص التدريجي من الهيمنة الموصلية عليها إلى تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي والتوجه نحو النمو والتطور.

*** أهمية البحث:**

يستمد البحث أهميته من أهمية مدينة الموصل وثقلها المركزي والحضاري في المنطقة الشمالية بشكل عام وهيمنتها على جميع أقاليم محافظة نينوى بشكل خاص، فضلاً عن أهمية مجاوراتها الإقليمية – كقضاء تلكيف – على البعد الأمني الذي يعد من أهم قوى الجذب المركزي لعوامل التحضر نحوها مما اثر على واقعها (الديمغرافي والايكولوجي والاقتصادي والخدماتي وغيرها)، بالإضافة إلى إمكانية اعتباره إسهاماً بسيطاً في علم اجتماع الحضري.

*** هدف البحث:**

يهدف البحث الحالي إلى تحليل علاقة مدينة الموصل بقضاء تلكيف (كنموذج لمجاوراتها الإقليمية) من حيث جذبها أو طردها لعوامل التحضر من مركزها نحو المركز الآخر خلال الفترة التي سبقت عام ٢٠٠٣ والفترة التي تلتها، مع استعراضه لأهم الآثار التي حققها الطرد المركزي لعوامل التحضر من مدينة الموصل على قضاء تلكيف.

*** فرضية البحث:**

يفترض البحث الحالي ما يلي:

١. كلما كانت الإمكانات المتاحة لدى أي مركز حضري بشكل اكبر وأكثر فاعلية من مجاوراته الإقليمية كلما إنجذبت نحوه عوامل التحضر، وأثرت بشكل إيجابي على نمو وتطور هذا المركز، وبشكل سلبي على مجاوراته الإقليمية، وهذا ما يخص الفترة (قبل الاحتلال).

٢. كلما كان الوضع الأمني مستقر في المركز الحضري انجذبت نحوه عوامل التحضر، وبخلاف ذلك ابتعدت عنه عوامل التحضر بغض النظر عن الإمكانات المتاحة فيه. وهذا ما يخص الفترة (بعد الاحتلال).

*** تحديد المصطلحات:**

- **<u>الجذب والطرد المركزي:</u>** إن لكل مركز حضري نوعين من القوى، تقوم الأولى بتفريغ المراكز المجاورة من عوامل التحضر (السكان والاقتصاد – العمالة، رؤوس الأموال، الخبرات الفنية وجميع عوامل الإنتاج –) وتسمى بالقوى الجاذبة إلى المركز " centripetal forces". في حين توجد القوة الثانية في المراكز المفرغة وتكون بمثابة سبب مشجع لهجرة عوامل التحضر وتسمى القوى الطاردة من المركز " centrifugal force " [٢].

- **<u>عوامل التحضر:</u>** ويعد (السكان والاقتصاد) عاملين رئيسيين في عملية التحضر في المستوطنات البشرية، إذ أن زيادتهما يعني المزيد من التحضر على اعتبار أن:

- **السكان:** حسب المعيار السكاني لتحديد المناطق الحضرية يقاس معدل التحضر بمعدل النمو السنوي (هجرة وافدة + زيادة طبيعية) لسكان الحضر[٣].

- **الاقتصاد:** ويشمل (الصناعة، التجارة، الخدمات، رؤوس الأموال، الخبرات) وهو يهدف إلى تحقيق غايات اجتماعية [٤]، فهو لا يؤثر في معدلات نمو المناطق الحضرية فحسب، بل في نمط وخصائص هذا النمو [٥].

كما أن عاملي (السكان والاقتصاد) يتأثر كلاً بالآخر: فالزيادة السكانية تعني زيادة الاستهلاك وبالتالي تنشيط الإنتاج (أحد عناصر الاقتصاد) والعمليات السابقة واللاحقة لها، كما أن مساهمة السكان في النشاط الاقتصادي تؤثر في عملية التحضر، لان درجة المساهمة تؤثر على الحركة بين القرية والمدينة أو بين المدينة الصغيرة والمدينة الكبيرة [٦].

- **<u>التحضر:</u>** هناك عدة تعاريف تناولت التحضر من زوايا مختلفة (اجتماعية، جغرافية، اقتصادية)، ويمكن أن نعرفها في هذا البحث بأنها (العملية الناتجة عن عدة عوامل أهمها:

الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة والتصنيع، والتي تنتج عنها تنمية المستوطنات البشرية بكل جوانب الحياة الحضرية بشكل متكامل سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم عمرانية، وكذا علاقة المجتمع الحضري بمن حوله من المجتمعات) [٧].

- **قضاء تلكيف:** ولا يقصد الباحث بـ (قضاء) تلكيف في سياق البحث (المركز والنواحي والقرى) التابعة للقضاء، بل قصد به المركز فقط (أي مدينة تلكيف)، لكونها تفتقر إلى المقومات الحقيقية للمدينة، وخاصة في الفترة التي سبقت عام ٢٠٠٣، إذا ما قورنت بمدينة الموصل.

كما لا يفوتنا ذكر أن الباحث عندما حدد الفترة (قبل الاحتلال) لم يقصد منها عام (٢٠٠٢) فقط بل تجاوزه إلى أعوام عدة سبقت هذه الفترة وذلك لـ:

- التجاور التاريخي بين مدينة الموصل وقضاء تلكيف.
- ندرة وعدم دقة المصادر الخاصة بالقضاء*.

وكذلك الحال بالنسبة للفترة (بعد الاحتلال) لتشمل الفترة التي تلتها حتى اللحظة، وذلك لاستمرار نفس المشكلة ومسبباتها فضلاً عن تفاقم نتائجها.

المبحث الثاني

تحليل علاقة الجذب والطرد المركزي لعوامل التحضر بين مدينة الموصل وقضاء تلكيف قبل الاحتلال

تعد المدينة البوتقة التي تتفاعل فيها عوامل عدة، منها ما له علاقة بتاريخها الخاص ومنها ما له علاقة بأقاليمها، فلا يمكن تصور مدينة معزولة عن تأثيرات ما يحدث في أماكن أخرى، خاصة وان وسائل الاتصال وفرت الإمكانات اللازمة لإحداث هذه التأثيرات، فكيف بإقليم المدينة المحيط بها إحاطة السوار بالمعصم [٨]، وغالباً ما تتمثل هذه التأثيرات بالجذب أو الطرد لعوامل التحضر من مركز نحو الآخر المجاور. وعلى الرغم من أن اغلبها قوى الجذب المركزي قائمة على أساس اقتصادي وتهتم في المحل الأول بتطوير الأنشطة الاقتصادية، إلا أن هدفها الأخير هو (هدف اجتماعي) يعني برفع مستوى الإنسان اقتصادياً واجتماعياً على حدٍ سواء [٩]. كما تلعب الهجرة (التي تعتبر حصيلة التفاعل والتوازن بين القوى الدافعة والقوى الجاذبة في منطقة الأصل ومنطقة الوصول[١٠]) دوراً إيجابياً في تحقيق هذا الهدف من خلال توفير الأيدي العاملة وزيادة الطلب على البضائع والسلع مما يستدعى تزايد النشاط الصناعي والتجاري، حيث تصبح المدينة آنذاك منطقة جذب حضاري[١١].

* مقابلة مع مدير دائرة التخطيط العمراني/ نينوى.

ولتحليل علاقة الجذب من الطرد المركزي لعوامل التحضر بين مدينة الموصل وقضاء تلكيف، لابد من اعتماد مجموعة من المتغيرات التي تمثل (الإمكانات والمحددات) المؤثرة في تغلب أحد المركزين على الآخر في جذب عوامل التحضر، مما يتشكل عنها قوى طاردة لها في المركز المقابل. مع الأخذ بنظر الاعتبار أن الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق منذ تسعينيات القرن المنصرم وحتى ٢٠٠٣ كان ذا تأثير متساو على كل من مدينة الموصل وقضاء تلكيف إن لم يكن تأثيره اكبر على القضاء، مما يعني استمرار علاقة الجذب والطرد المركزي لعوامل التحضر بين مدينة الموصل وقضاء تلكيف – واهم هذه المتغيرات:

أولاً: التباين السكاني:

لقد توافرت مجموعة من العوامل (الجغرافية، والاقتصادية، الاجتماعية) أسهمت في جعل مدينة الموصل منطقة جذب للسكان سواء من الريف أو المراكز الحضرية الأخرى خاصةً وان المدينة تقع بين منطقة الحكم الذاتي (حيث الأمن المفقود في فترة الثمانينات) ومنطقة الجزيرة (تكرار حالات الجفاف) اللذين كانا دافعين لهجرة قسم من سكانها باتجاه مدينة الموصل، فضلاً عن تركز المشاريع الصناعية وتوفر الخدمات العامة، مما جعلها ذات نمو سكاني كبير احتلت من خلاله المرتبة الثانية في العراق بعد العاصمة بغداد، وقد لعب الميل المتزايد للسكان في استيطان مدينة الموصل دوراً فاعلاً في تسريع عملية النمو الحضري فيها [١٢]، ذلك النمو الذي يحدث عنه تحولاً اقتصادياً ينتج عنه مرة أخرى جذب الآلاف من الأيدي العاملة من الأرياف والمراكز الحضرية البسيطة – مثل قضاء تلكيف – إلى مدينة الموصل[١٣]، ويضاف إلى ذلك تحسن المستوى ألمعاشي والصحي الذي ساعد في ارتفاع معدلات النمو الطبيعي لسكان المدينة.

في الوقت الذي تميز فيه النمو السكاني في قضاء تلكيف بالبطء والتذبذب وذلك بسبب الظروف المعيشية والسياسية والعسكرية الصعبة (عوامل طرد مركزية) والتي تأثرت بها المنطقة خاصةً في الفترة الممتدة بين عام ١٩٥٩ وعام ١٩٦٨ مما اضطر الكثير من سكنة القضاء إلى الهجرة لمناطق أخرى [١٤] وخاصةً مدينة الموصل.

والجدول التالي* يوضح التباين السكاني الكبير بين مدينة الموصل وقضاء تلكيف والذي

---

* عمل الباحث بالاعتماد على :

– عبد الله مرقس رابي، التحضر في مدينة الموصل، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٥، ص١٤٣.

السنة	الموصل		تلكيف	
	عدد السكان	معدل نمو %	عدد السكان	معدل النمو %
١٩٤٧	١٣٣٩٢٥	–	٦٨١٩	–
١٩٥٧	١٧٨٢٢٢	% ٢,٨	٧٣١١	% ٠ .٧
١٩٦٥	٢٦٤١٤٦	% ٥,٠	٧٣٨١	% ٠ .١
١٩٧٧	٤٣٠٩٣١	% ٤,٢	٦٧١٩	% ٠ .٨ –
١٩٨٧	٦٠٢١٨٨	% ٣,٥	٨٩٧٨	% ٢,٩
١٩٩٧	٩٣١٣٣٣	% ٣.٣	١٠٢٦٩	% ١,٦

يمثل أحد المتغيرات المؤثرة في تغلب مركز مدينة الموصل في جذب عوامل التحضر نحوه من مركز قضاء تلكيف، الأمر الذي أدى إلى تسريع عملية النمو المساحي للمدينة خلال المراحل الزمنية الممتدة في الفترة التي سبقت عام ١٩٤٧ حتى الوقت الحالي. كما توضحه الخارطة التالية، مستفيدة من استجابة الحكومات العراقية المتعاقبة في ضبط هذا التوسع و ذلك من خلال وضع التصاميم الأساسية له وهي [١٥].

١. تصميم أساس أولي عام ١٩٣٠ والأول من نوعه.
٢. التصميم الأساس الذي أعدته الجهات التخطيطية المسؤولة في مدينة الموصل عام١٩٦١.
٣. تصميم الخبير كافكا B.Kafka عام ١٩٦٧.
٤. تصميم مديرية التخطيط العامة سنة ١٩٦٩ ولغاية ١٩٨٠.

– هيئة التخطيط العمراني، الجهاز المركزي للإحصاء، التعدادات العامة للسنوات المذكورة.

خارطة التوسع المساحي لمدينة الموصل *

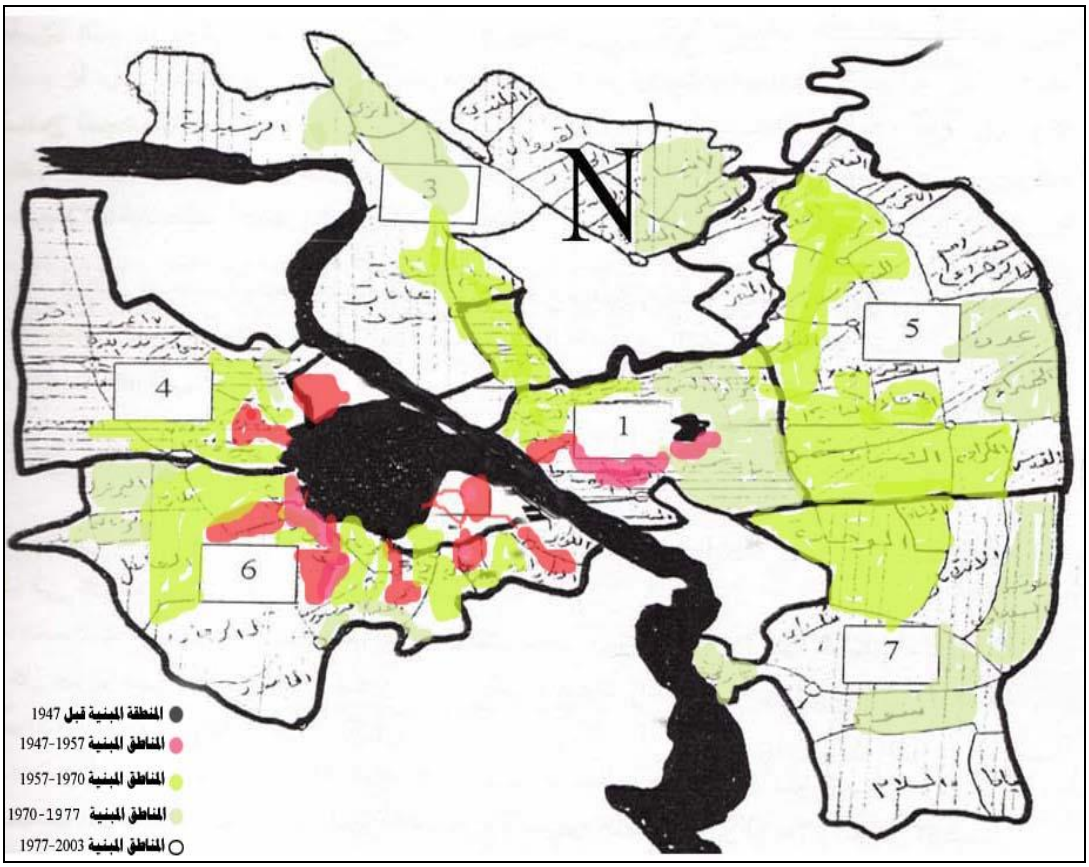

٥. تصميم شركة SCET International الفرنسية بالتعاون مع دار العمارة للاستشارات الهندسية سنة ١٩٧٤ – ٢٠٠٠، مما ترتب عليه زيادة في الخدمات الاجتماعية والبنى الارتكازية، فازدادت معها الأهمية الإدارية والسياسية والاستراتيجية للمدينة.

ثانياً: الخدمات الاجتماعية: Social Services

كثيراً ما يعتمد المتخصصون في دراسة التخطيط الاجتماعي على طبيعة الخدمات الاجتماعية كمؤشر مهم في تطور وتقدم المركز الحضري دون سواه[١٦]. إذ تعد من أهم الحاجات المطلوبة – بعد السكن – للسكان، كونها ذات مساس مباشر بحياتهم اليومية بالدرجة التي يفاضلون فيها الكثير

* عمل الباحث بالاعتماد على :

– يوسف حامد الملا، الضوابط الاجتماعية في إعداد التصاميم الأساسية للمدن، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ٢٠٠٣.

من السكان بين المناطق السكنية على أساس توفر تلك الخدمات فيها[١٧]، والتي أهمها (التعليمية، الصحية، الترفيهية، التجارية، الصناعية).

وعلى الرغم من تعرض واقع الخدمات الاجتماعية في مدينة الموصل إلى حالة من التدمير خلال العهود السابقة بالشكل الذي أصبحت فيه لا تتلاءم مع أصالة هذه المدينة ودورها الحضاري[١٨]، إلا أن دخول العراق سوق النفط العالمية والتطورات الاقتصادية التي لحقته، أحدثت تقدماً في مستوى هذه الخدمات في المدينة وبشكل لا يقاس بما كانت عليه في المراحل السابقة من المدينة[١٩]، سوى بداية فترة فرض الحصار الاقتصادي على العراق.

ففيما يتعلق بواقع حال المؤسسة التعليمية في مدينة الموصل يمكن القول أنها جيدة من الناحية (العددية والعلمية) بما تمتلكه من كوادر تدريسية كفوءة، وزادها في ذلك وجود جامعة الموصل التي تأسست في (١٩٦٧/٤/١) وما اسهمته في رفد البلد بوجه عام والمدينة بشكل خاص بملاكات علمية على مستوى عالي من الكفاءة والخبرة، أضفت على المدينة صفة ثقافية باتت معروفة على مستوى القطر[٢٠].

في حين بقي سكان مدينة تلكيف يعانون من قصور هذه الخدمة، مما اضطرهم إلى الاعتماد على مدينة الموصل لإشباع حاجاتهم التعليمية خاصةً في مراحل التعليم الثانوي (والتجاري والصناعي). فضلاً عن اعتمادهم المباشر في التعليم العالي (جامعة + معهد) على مدينة الموصل.

كما تمتلك مدينة الموصل رصيداً كبيراً من الخدمات الصحية تصل إلى (١٢) مستشفى (٨ حكومي و ٤ أهلي) تقدم مختلف العلاجات والاختصاصات و (٣١) مركزا صحياً و(٢٣) عيادة شعبية و (٣) صيدليات حكومية عامة حتى عام ٢٠٠٢ [٢١]، فضلاً عن امتلاكها الأطباء المتخصصين ذوي الخبرة والشهرة الواسعة في مجالات مختلفة والمختبرات الطبية المتخصصة بالدرجة التي جعلت سكان مدينة تلكيف يعتمدون عليها بشكل شبه كلي، خاصةً وان واقع الخدمات الطبية في القضاء يعاني من تخلف وقصور [٢٢].

أما بالنسبة للخدمات الترفيهية في مدينة الموصل فيتركز فيها الكثير من المشاريع السياحية والترفيهية مثل مدن الألعاب والفنادق ودور السينما والمسرح فضلاً عن منطقة الغابات السياحية في الوقت الذي لا يتمتع فيه قضاء تلكيف بمثل هذه المرافق وحتى المتنزه الوحيد الموجود عند مدخل المدينة ما يزال متروكاً ولم يستغل لهذه الأغراض.

ولقد كان لموقع مدينة الموصل القريب من بعض المراكز الحضرية – ومنها قضاء تلكيف – أثره الواضح على قوة النشاط الاقتصادي فيها وذلك من خلال لعبها دور المخزن والمتجر لها [٢٣]،

وتقلدت أسواقها التجارية (الجملة والمفرد) اسماً بارزاً على مستوى محيطها الإقليمي استطاعت من خلاله استلاب سكان المدن المجاورة بشكل كبير، فأصبحوا مضطرين لقطع المسافات الطويلة للحصول على (بضائع التسوق) [٢٤]. أما الوحدات التجارية في قضاء تلكيف فقد تميزت بشكل عام بقلة عددها وصغر حجمها وقلة تخصصها[٢٥].

كما اهتمت المخططات الأساسية لمدينة الموصل في المراحل السابقة اهتماماً خاصاً بدفع الوظيفة الصناعية إلى الأمام من اجل إحداث حركة تطوير وتنمية شاملة في المدينة [٢٦] وذلك بإنشاء منطقتين صناعيتين في جانبي المدينة، فضلاً عن إنشاء معامل (النسيج والمشروبات الغازية والسكر وغيرها) والتي تقدم الخدمات وفرص العمل لسكان المدينة والمناطق المجاورة لها. في حين يفتقر قضاء تلكيف إلى الكثير من هذه الصناعات، وبقي مقتصراً على بعض الصناعات (البيتية) مثل معامل البرغل والراشي التي تتمتع بالطلب الكبير من قبل مدينة الموصل [٢٧].

ثالثاً: خدمات البنى الارتكازية: Infrastructures

وتعد دراسة واقع البنى الارتكازية ضرورة اجتماعية وتخطيطية ملحة، على اعتبار أن هذه الخدمات تمس كل الشرائح الاجتماعية التي تستقر في المدينة أو ما جاورها[٢٨]، فضلاً عن أهميتها الاقتصادية، إذ لا تجد نشاط اقتصادي إلا ويحتاج هذه الخدمات والتي أبرزها (النقل، الكهرباء، الماء، الهاتف).

وتعد خدمة النقل إحدى الخدمات التي تحتل حيزاً مكانياً كبيراً داخل المدينة، كما يعد من أهم عوامل زيادة الارتباط والتفاعل بين الأماكن داخل المدينة أو مع مجاوراتها [٢٩]، إذ بدونها يصبح التخصص الوظيفي لاستعمالات الأرض داخل المدينة أمراً مستحيلاً [٣٠]. وكان قد بذل اهتماماً كبيراً في تنفيذ مشاريع البنى الارتكازية في مدينة الموصل أهمها مشاريع شبكة الطرق والشوارع التي نفذت بصورة تدريجية وفقاً للمخطط التطوري للمدينة، ويتضمن محورين رئيسيين من نوع الطرق الدولية السريعة Expressway بمحرم ١٠٠م محور في كل جانب، ومجموعة كبيرة من الطرق الداخلية الرئيسة Arterial road بمحرم ٦٠م لربط قطاعات المدينة، وشبكة الطرق والثانوية boulevards وغيرها، فضلاً عن إنشاء خمسة جسور تربط جانبي المدينة واقتراح إنشاء الجسر السادس والسابع والثامن[٣١].

ومنذ العقد الثالث من القرن المنصرم قامت بلدية مدينة الموصل بإنارة بعض الشوارع الرئيسة في المدينة [٣٢]، بعدها تم إيصال الطاقة الكهربائية إلى كل دار ومعمل وورشة، وأصبح لوجود هذه

الخدمة مردوداتها الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية [٣٣]. و قد استمرت هذه الخدمة في المنشآت الحيوية من المدينة على الرغم من تعثرها الكبير في العقدين الأخيرين من القرن الماضي بسبب الحروب والحصار.

و قد شهد عام ١٩٢٧ تأسيس دائرة إسالة الماء في مدينة الموصل [٣٤]، والتي أخذت على عاتقها توزيع المياه النقية للمواطنين بعد ما كانوا يعتمدون على الحيوانات في نقل المياه من النهر أو حفر الآبار. وقد أسهمت هذه الخدمة في رفع المستوى الصحي والاجتماعي للموصليين[٣٥].

كما تأسست في مدينة الموصل أول بدالة هاتف يدوية عام ١٩٣٦ واستمرت في التطور حتى عام ١٩٨٤ الذي يعد نقطة تحول في تاريخ الخدمات الهاتفية في المدينة، ومن ثم عام ١٩٨٧ وحتى نهاية عام ١٩٨٨ لتجعل مدينة الموصل من المدن المتميزة بهذه الخدمة عن بقية مدن القطر [٣٦]، ثم توقف هذا التوسع في فترة تسعينات القرن الماضي بسبب الحصار ومن ثم بدء العمل مرة أخرى نهاية التسعينات (بعد مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة) لتتوسع هذه الخدمة من خلال مشاريع مد الخطوط (الكيبلات المحورية)، إلا أن الحرب الأخيرة حالت دون إكمالها*.

أما قضاء تلكيف فقد بقي يعاني من التخلف في هذه الخدمات، إذ أن معظم شوارعها كانت غير مبلطة (سوى الشارع الرئيسي الذي يدور حول المدينة والقادم من مدينة الموصل)، وكذلك الحال بالنسبة لخدمات الكهرباء، أما مصادر المياه فغالبية السكان ولفترة قريبة كانوا يعتمدون في توفير المياه على الآبار الارتوازية [٣٧]. والحال نفسه في شبكات الهاتف التي لم توجد سوى في دوائر الدولة في القضاء وأجزاء صغيرة جداً من مناطقها.

رابعاً: الموقع الاستراتيجي:

ويقصد بالموقع (العلاقة بين المدينة وظهيرها المناطق المحيطة بها والمرتبطة معها بعلاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية)، إذ يعد موقع المدينة من العوامل المهمة التي تحدد تأثيرها وتأثرها بالمناطق المحيطة بها [٣٨].

وتمتلك مدينة الموصل موقعاً استراتيجياً مهماً، فمنذ نشأتها على هضبة مرتفعة مطلة على مجرى نهر دجلة وهي تتمتع بموقع مهم، إذ اتخذها الآشوريين كحصن لحماية دولتهم من الجهة الغربية [٣٩]، أطلق عليها أسماء عدة منها اسم (الموصل) لأنها تعد نقطة وصل بين مناطق مختلفة

* أحد موظفي دائرة اتصالات نينوى.

أو لأنها كانت موقع التقاء عدة روافد من نهر دجلة [٤٠]. ومع مرور الزمن ازداد أهمية موقع مدينة الموصل لتمثل نقطة توقف وحركة تربط الأقاليم الجبلية وشبه الجبلية (الشمالية) بالسهلية (الوسط والجنوب) براً وبواسطة النهر، بما يفسر ديمومة وتنامي أهميتها مع تطور تقنيات النقل، وبالتالي ازدهارها [٤١].

في الوقت نفسه بقيت مدينة تلكيف تحتل موقعاً هامشياً بالمقارنة مع مجاورتها مدينة الموصل، وبحسب نظرية الأماكن المركزية لـ (كرستالر chrestaler) فإن أية مدينة لكي تكون مركزاً للمنطقة التي تحيط بها لابد أن تقع موقعاً مركزياً، بحيث يحقق لها هذا الموقع أقصى حد ممكن من الفائدة، وتدعى هذه المدينة بالمكان المركزي [٤٢]. وهو ما ينطبق على مدينة الموصل.

خامساً: الأهمية الإدارية:

تعد مدينة الموصل مركزاً لقضاء الموصل ومركزاً لمحافظة نينوى ككل، كما تعد اكبر مركز إقليمي في المنطقة الشمالية، ومن وجهة النظر الإدارية تعد مركزاً لثالث اكبر محافظات القطر مساحةً وثاني مدينة بعد مدينة بغداد من حيث حجم السكان، لذلك أصبحت مصدر السلطة ومركز دواوين ومكاتب الحكومة والخدمات الإدارية الرئيسية للإقليم والتي أبرزها *:-

- الإدارة العامة (بلدية، زراعة، صناعة، عقارات..... الخ)
- التجارة والبنوك.
- إدارة الوظائف الثقافية.
- الوظائف العسكرية.

ولهذه الدوائر الإدارية فروع عديدة في مختلف محاوراتها الإقليمية – ومنها قضاء تلكيف – بحيث أصبحت دوائر مدينة الموصل مرجع رسمي وأساسي للدوائر التابعة لها في الإقليم، استطاعت من خلالها فرض هيمنتها الإقليمية على مجاوراتها الإقليمية وعموم المنطقة الشمالية[٤٣].

سادساً: العامل السياسي:

نتيجة لمركزية مدينة الموصل الإقليمية والإدارية والحجم السكاني والمساحي الكبير في الإقليم كان من الطبيعي أن تهتم الحكومات العراقية المتعاقبة بمدينة الموصل، فقد ركزت فيها الكثير من

* من تقرير SCET International, Mosul Master Plan – Comprehensive Analysis Report, Ministry of Municipalities.

المشاريع الصناعية والتجارية والخدمية، فضلاً عن مشاريع التوسع العمراني، كما عملت هذه الحكومات على توفير السكن والخدمات المتعلقة للعاملين في مثل هذه المشاريع في المدينة بغية نجاحها واستمرارها كمثل (محلة المنصور قرب معمل النسيج وشقق الخضراء وأجزاء من محلة السكر وغيرها). وفي فترة الحرب مع إيران قامت الحكومة بتوزيع الأراضي السكنية داخل مدينة الموصل والمبالغ العقارية اللازمة لتشييدها لكل من ينخرط في الجيش دون مراعاة مسقط الرأس وكان الكثير منهم من غير سكنة مدينة الموصل، فضلاً عن تخصيص أراضي سكنية لجميع الأساتذة في جامعة الموصل سواء من السكان الأصليين أو من الوافدين من خارجها [٤٤]، لتكون بمثابة محفزات للدخول أو الاستمرار في الخدمة، مما زاد من أهمية المدينة وهيمنتها على بقية مجاوراتها الإقليمية.

سابعاً: العوامل المساعدة:

من خلال الاستعراض السابق تبين مدى امتلاك مدينة الموصل من الإمكانات والمؤهلات التي استطاعت من خلالها جذب عوامل التحضر من قضاء تلكيف نحوها، في الوقت نفسه لعبت مجموعة أخرى من العوامل دوراً مساعداً في تفعيل وتقوية هذه الإمكانات وبالتالي تفعيل علاقات الجذب والطرد المركزي بين مدينة الموصل وقضاء تلكيف، كانت أبرزها:

* **القرب المكاني:** وللقرب المكاني بين مدينة الموصل وقضاء تلكيف الأثر البالغ في زيادة درجة التفاعل بينهما، إذ لا تتجاوز المسافة الفاصلة بينهما الـ (٢٠ كم)، وبما أن كفة الجذب المركزي مالت نحو مدينة الموصل وازدادت تجاهها قوى الطرد المركزي في قضاء تلكيف، فان التفاعل بين المدينتين يصبح هنا قوة الانجذاب نحو مركز مدينة الموصل من قبل القضاء، وعليه فانه تبعاً لنظرية التفاعل عند (H.certer) يمكن قياس درجة التفاعل بينهما من خلال المعادلة التالية [٤٥]:

درجة التفاعل بين المدينة أ و ب = عدد سكان المدينة أ × عدد سكان المدينة ب / المسافة بينهما (كم)

وبتطبيق المعادلة وفقاً لتعداد عام ١٩٩٧ تكون = ٩٣١٣٣٣ + ١٠٢٦٩ / ٢٠ كم = ٤٧٠٨٠,١

وبتطبيق المعادلة على مجاورات أخرى لمدينة الموصل (ذات عدد سكاني مقارب لقضاء تلكيف وأكثر بعداً عن مدينة الموصل) تكون درجة التفاعل المستخرجة (اقل). وهكذا فان عملية الجذب المركزي لعوامل التحضر من مدينة تلكيف نحو مدينة الموصل تكون اكبر وأكثر تأثيراً بسبب هذا التقارب المكاني بينهما.

* **وسائل النقل:** وتتأثر قوى الجذب والطرد المركزي بين مدينة الموصل والقضاء تبعاً لنوعية وكفاءة طرق ووسائط النقل بينهما، إذ تتمتع المسافة الواصلة بينهما بشارع عريض وسريع ومبلط تسهل فيه عملية تنقل الأشخاص والبضائع، كما أن هناك كراج خاص في قضاء تلكيف لسيارات الأجرة الذاهبة إلى مدينة الموصل، ويقابله كراج آخر في مدينة الموصل (كراج الفيصلية) يحوي على مواقف خاصة للسيارات الذاهبة إلى القضاء.

* **العمق التاريخي:** وتعد مدينة الموصل من اعرق المدن العراقية الموغلة بالقدم، إذ يرجع تاريخ نشأتها إلى الإمبراطورية الآشورية الذين بنوها كحصن لجأ إليه سكان مدينة نينوى بعد سقوطها [٤٦].

في الوقت الذي لم يكن فيه قضاء تلكيف قبل الحكم الوطني عام (١٩٢٠) سوى قرية صغيرة تابعة لمدينة الموصل يتحكم في شؤونها الإدارية المختارون ورؤساء الطوائف الدينية، وبقي هذا الحال حتى بداية السبعينات من القرن الماضي، إذ تقرر بمرسوم جمهوري رقم (٥٥) إحداث قضاء باسم (تلكيف) يكون مركزه مدينة تلكيف [٤٧].

ثامناً: العامل الأمني:

ونتيجة لاستتباب الأمن في معظم أرجاء العراق قبل عام ٢٠٠٣، كان دور هذا العامل بسيطاً من حيث توفر المؤسسات الأمنية والقانونية والقضائية في مدينة الموصل بشكل اكبر مما كان في قضاء تلكيف، التي بقيت ولفترة طويلة معتمدة على سلطة القرابة العائلية ونفوذها[٤٨] فضلاً عن السلطة الدينية، في الوقت الذي تحتاج فيه عوامل التحضر وخاصة الاقتصادية (رأس المال) إلى المؤسسات الأمنية والقانونية والقضائية لتأمين استمرار عملها وضمان حمايتها من الاعتداء أو الابتزاز والاستغلال، كما يحدث في الوقت الحاضر.

وخلاصة القول أن ما تقدم يثبت بوضوح أهلية مدينة الموصل في أن تكون نقطة جذب مركزية لعوامل التحضر من قضاء تلكيف نحوها، يقابلها في ذلك قوة طرد مركزية في القضاء كانت قد تشكلت نتيجةً لتولد عدم ثقة من قبل سكانه بالاعتماد عليه في تلبية الكثير من احتياجاتهم، وذلك قبل الاحتلال، **وهذا ما يثبت فرضية البحث الأولى.**

المبحث الثالث

تحليل علاقة الجذب والطرد المركزي لعوامل التحضر بين مدينة الموصل وقضاء تلكيف بعد الاحتلال

إن أكثر ما يميز الفترة (بعد الاحتلال) الوضع الأمني المتدهور، والذي اثر على كل مفاصل المجتمع الموصلي وعرقل حركة التحضر فيه، على أعتبار أن الأمن عنصراً راسخاً لا غنى عنه في حياة ورفاهية أي مجتمع من المجتمعات، بالدرجة التي تجعل فيها الدول تسعى وبخطا حثيثة وبوسائل شتى لضمانه وصيانته [٤٩]، لذا كان تأثيره بالغاً على عوامل التحضر (السكان والاقتصاد)، فهو لم يشمل عملية الجذب المركزي لها نحو مدينة الموصل فحسب، بل تشكلت جراءه قوة طاردة لعوامل التحضر إلى خارج المدينة، وأعطى لجزء منها (المحلية والوافدة) المبررات المنطقية لهجرة المدينة نحو مناطق أكثر أمناً، في الوقت الذي تبحث فيه كل من السكان والاقتصاد (عوامل التحضر) عن المناطق الآمنة للاعتبارات التالية:

*** السكان:**

وتحتل دراسة الأمن اهتماماً بالغاً من قبل الباحثين، إذ أن تمتع الفرد بالأمن بشكل مرض يكشف عن شخصية سليمة تتسم بالاستقرار والطمأنينة والتفاعل مع نفسه وأسرته ومجتمعه[٥٠]، ويعد ماسلو (Moslow) من أكثر علماء النفس اهتماماً بمفهوم الأمن النفسي، إذ يعني لديه الشعور بالأمن والحماية والقانون والنظام والاستقرار وتجنب الألم والتحرر من الخوف[٥١]. ويرى أن الإنسان يولد ولديه خمسة أنظمة من الحاجات مرتبة بشكل هرمي متصاعد[٥٢]، تمثل الحاجة إلى الأمن والسلامة Safety need المستوى الثاني فيه، إذ تأتي في مقدمة الحاجات النفسية (غير العضوية) التي يسعى الإنسان إلى تأمينها بعد إشباع حاجاته البايلوجية الأساسية، فإذا لم يتحقق له ذلك استحال العالم في نظره إلى عالم من الخوف والتهديد ولن يستطيع حينها إنجاز أي حاجات ذات مستوى أكثر ارتفاعاً [٥٣].

وبما أن توفير الأمن للسكان هي أكثر وظائف الدولة أساسيةً [٥٤]، وأن الدولة يجب أن توفر أمن شخصي لكافة الأفراد في المجتمع كما يؤكد (مالتونMelton) على اعتباره واجباً قانونياً لمنع التعدي على الخصوصية التي تلحق ضرراً بالقيمة الذاتية للإنسان[٥٥]، فان ضعف الدولة على حفظ الأمن يعني المزيد من[٥٦]:

١. القتل (بسبب الأعمال المسلحة): فحتى ١٦/ حزيران/يوليو ٢٠٠٤ (أي بعد أشهر من الاحتلال) كان قد قتل ما بين ٩٤٣٦ و ١١٣١٧ مدنياً في المدن العراقية الرئيسية – وفي ضمنها مدينة الموصل – وأكثر من ٦٥٦ ألف عراقي حتى نهاية عام ٢٠٠٦ حسب الادعاء الأمريكي.
١. ارتفاع معدلات الجريمة والقتل والاغتصاب والخطف ارتفاعاً صاروخياً منذ آذار/مارس ٢٠٠٣.
٢. البطالة التي تعد مأساة للتنمية الإنسانية وعبءً على التقدم الاقتصادي (٥٧)، إذ تضاعفت البطالة بين العراقيين من ٣٠% قبل عام ٢٠٠٣ إلى ٦٠% بعده.
٣. البنية التحتية الصحية – التي أصيبت بعد أكثر من عقد من العقوبات بالشلل – جرى عليها المزيد من التدمير.
٤. تقدر منظمة الأمم المتحدة لإغاثة الطفولة (اليونيسيف UNICEF) أن أكثر من ٢٠٠٠ مدرسة دمرت في الحرب وان آلافاً أخرى نهبت في حالة الفوضى التي أعقبت احتلال بغداد.
٥. إجبار الأطفال على البقاء في البيوت بعيداً عن مدارسهم.
٦. تدمير شبكات المياه والمجاري، والنظام البيئي الصحراوي الهش للبلد.
٧. انتهاكات حقوق الإنسان من جانب قوات الاحتلال.

وهذه النتائج التي جرت في مدينة الموصل، فضلاً عن العوامل الداخلية الذاتية من دوافع نفسية تتمثل بالرغبة في تحقيق الذات في صورة جديدة [٥٨]، دفعت بجزء من السكان لهجرة المدينة باتجاه مناطق أخرى أكثر أمناً ومنها (قضاء تلكيف).

*** الاقتصاد:**

لقد تعرض الاقتصادي العراقي – وبضمنه اقتصاد مدينة الموصل – منذ عقود إلى عدة أزمات كانت أشدها الفترة التي لحقت عام ٢٠٠٣، فقد تم خلال هذه الفترة تدمير البنى التحتية للبلد وعرقلة القطاعات الإنتاجية الرئيسية في الاقتصاد وتعطيل قطاع الخدمات الاجتماعية بأنشطته المختلفة (الصحية والتعليمية والخدمية وغيرها) مما وضع الاقتصاد العراقي على حافة الانهيار التام [٥٩]، فتولد عنه مجموعة من الظواهر السلبية التي لحقت بالاقتصاد العراقي – متأثرة بالوضع الأمني غير المستقر – أبرزها [٦٠]:

١. انتشار البطالة.
٢. ارتفاع الأسعار وعدم استقرار السوق.
٣. ركود القطاع العام.
٤. تضخم مفرط في العملة وقيمتها.

٥. المشاكل السياسية.
٦. التشرذم الاجتماعي.

كما أن الانفلات الأمني الناتج عن النزاع المسلح أثناء الفترة بعد عام ٢٠٠٣، يعد من اكبر العوائق في وجه التنمية البشرية، وهو من مسببات الفقر الجماعي، فحسبما يقول الأمين العام للأمم المتحدة (إن البشرية لا تستطيع أن تتمتع بالأمن من دون تنمية أو تنمية من دون أمن)[٦١]، فضلاً عن إحداثه تفاعلات سلسلية تديم الخسائر الاقتصادية وتضخمها، فينجم عنه اقتصاد متباطئ، وبالإشراك مع جو أمني متقلب يشكلان عاملي تثبيط قويين بالنسبة للاستثمارات المحلية والخارجية وحافزاً فعالاً على هروب رأس المال [٦٢] الذي يعد المحرك الأساس لاقتصاد مدينة الموصل.

وهكذا فان الأسباب توالت على عوامل التحضر في مدينة الموصل فأمست تعاني من تشكل قوى طرد من مركز مدينة الموصل نحو الأطراف والمجاورات الحضرية لها ومنها قضاء تلكيف، والسؤال الذي يطرح نفسه في هنا..... لماذا قضاء تلكيف؟ وذلك للأسباب التالية:

٢. أكثر أمناً من مدينة الموصل، وهو عامل مشترك مع مجاوراتها الإقليمية.
٣. القرب المكاني الذي لم يزد عن ٢٠ كم عن مدينة الموصل، فضلاً عن وجود الشارع العريض والمبلط الذي يسهل عملية التنقل اليومية من والى مدينة الموصل، وبالتالي يبقي عملية التواصل مع الأهل و الأقرباء و السوق والعمل.
٤. إن أصول أكثر المهاجرين إلى قضاء تلكيف هم من القضاء نفسه أو لديهم أقارب هناك.
٥. هناك من يعمل في المصانع أو الحقول المحيطة بقضاء تلكيف أو من يملكها، فضل البقاء في القضاء.

هذه الأسباب مجتمعةً أدت إلى أن تتوجه عوامل التحضر (السكان والاقتصاد) نحو قضاء تلكيف ففرض واقعاً حضرياً إيجابياً فيه تمثل بما يلي:-

أولاً: الزيادة السكانية:

فقد بلغ عدد السكان في قضاء تلكيف (١٤٤٨٠)* نسمة حتى عام ٢٠٠٦، في الوقت الذي كان يبلغ فيه عام ٢٠٠٣ بحدود (١١٦٠٠)** نسمة، أي بمعدل نمو (٢,٨%) خلال فترة الثلاث سنوات الماضية فقط، في وقت لم تبلغ فيه الزيادة السكانية معدل الـ (٢,٩%) في أحسن الظروف

* مديرية بلدية تلكيف.

** مديرية التخطيط العمراني/نينوى، استمارة معلومات عن الأحياء السكنية في مدن محافظة نينوى.

خلال عشرة سنوات (١٩٧٧-١٩٨٧) بعد أن كان قد تناقص في السنوات (١٩٦٥-١٩٧٧) بنسبة (-٠,٨ %)[٦٣].

وللزيادة السكانية أهمية كبيرة في تطور ونمو أي مدينة سواء (العاملة منها أو غير العاملة)، فالفئة العاملة (الماهرة وغير الماهرة) تعد من الموارد المتاحة والمحرك الرئيس لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك خلال تحويل الموارد الطبيعية من شكلها الخام إلى شكلها المصنوع، والسيطرة على عملية تنظيم المجتمع تنظيماً حضارياً واجتماعياً عقلانياً فيجلب للإنسان والجماعة التطور والتقدم[٦٤]. أما الفئة غير العاملة فتعد مصدر لاستهلاك منتجات القطاعات الاقتصادية، فتديم نشاطه وتطوره.

إلا أن هذه الزيادة السكانية في قضاء تلكيف جرت معها متطلبات أساسية أخرى مثل (السكن، الخدمات الاجتماعية، خدمات البنى الارتكازية) على اعتبارها العنصر الأساس لاستمرار عيش السكان في القضاء، فمنها ما استجيب لها من قبل الدولة، وذلك من خلال قيام (دائرة التخطيط العمراني/نينوى) وبتكليف من وزارة البلديات والأشغال العامة بإجراء دراسة شاملة لواقع حال قضاء تلكيف وإعداد خطة لتحديث Renewal القطاعات (السكنية، الخدمية، الاقتصادية)، فضلاً عن وضع مجموعة من المقترحات لتوسيع مساحة القضاء وإضافة أنشطة جديدة فيه تهدف إلى تطويره *، (كما سيتم شرحه لاحقاً)، وقد بدأ العمل في المراحل الأولية، خاصة وان الوضع الأمني المستقر في القضاء يشجع على تنفيذ مثل هذه المشاريع.

ومنها ما قام السكان بتنفيذه من دون الحصول على الموافقات الرسمية مثل (التجاوزات وبناء المحلات التجارية غير المرخصة واتخاذ الساحات والمناطق المفتوحة لإقامة الأسواق وغيرها)، وهي تقدم خدمة للسكان.

لذا فقد تعذر على الباحث الحصول على الكثير من المعلومات والإحصاءات الدقيقة الخاصة بعدد وحجم التوسع العمراني (السكني، الخدماتي، الأسواق التجارية، المصانع، الورش، وغيرها) من المصادر الحكومية في القضاء، فاعتمد لسد النقص في هذه المعلومات على عنصري (المشاهدة والمقابلة).

ثانيا: التوسع العمراني (الايكولوجي):

والذي يشمل:

* مديرية التخطيط العمراني/نينوى.

١. **السكن:** فالخارطة التالية تبين المحلات السكنية و مقترحات التوسع في قضاء تلكيف، إذ بلغ عدد المحلات السكنية فيه (قبل عام ٢٠٠٣) ٧ محلات سكنية، وكانت المحلة القديمة

خارطة مقترحات التوسع المساحي في قضاء تلكيف*

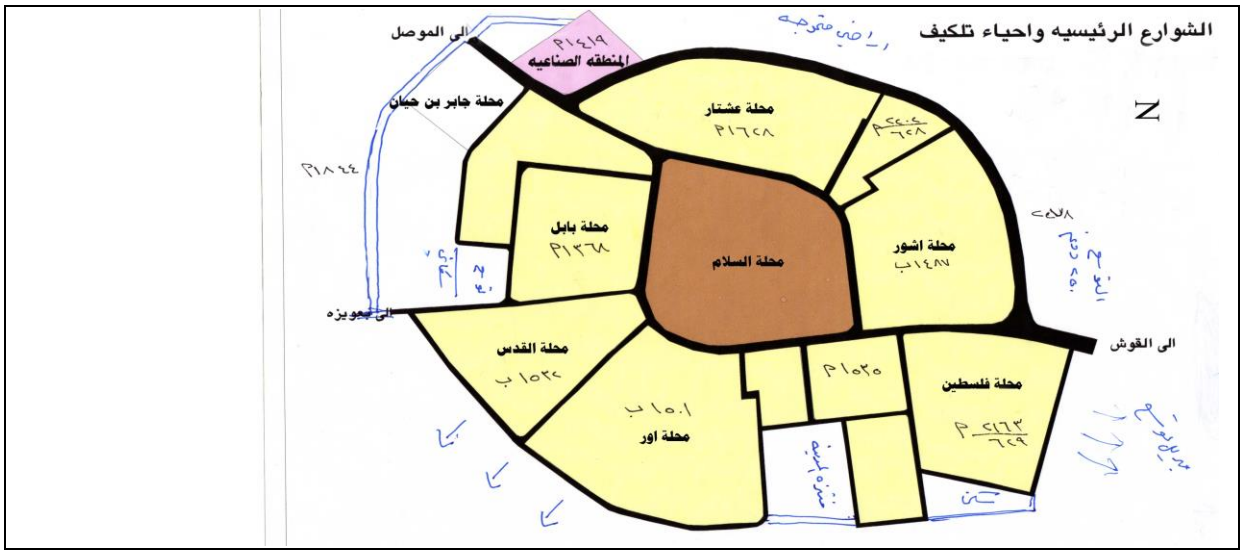

(السلام) الوحيدة المشيدة تماما قبل عام ٢٠٠٣، وتأتي بعدها تباعاً محلات (أور وبابل وأجزاء من محلة عشتار) السكنية، في حين كانت هناك وحدات سكنية متفرقة في محلات (فلسطين والقدس وأشور). ومن ثم ازداد عدد الوحدات السكنية بشكل كبير (بعد عام ٢٠٠٣) وساعد في ذلك تبليط شوارع أجزاء كبيرة من القضاء وإيصال بعض الخدمات إليها، فضلاً عن ذلك فقد تم اقتراح توسيع التصميم الأساس للمدينة بإنشاء محلة (جابر بن حيان) وتوسيع محلة فلسطين والمنطقة الجنوبية حسب التصميم (١٨٤٤م) والجنوبية الشرقية والشمالية (٢٢٧٨ الخاصة بمنطقة التوسع)*.

١. **الخدمات الاجتماعية:** على الرغم من أن الزيادة الحاصلة للخدمات الاجتماعية في القضاء لم تصل إلى المعايير التخطيطية اللازم توفرها، إلا أنها حققت خدمة جيدة استطاع من خلالها سكان القضاء تحقيق الاكتفاء الذاتي في الكثير من احتياجاتهم، وأهمها:

* **الخدمات التعليمية:** فبعد أن كانت هناك (٦ مدارس ابتدائية) للبنين والبنات، ازداد عددها ليصل إلى (٩ مدارس ابتدائية) حالياً، أي بواقع (١,٣) مدرس في كل محلة سكنية، وهذا اقل من المعيار التخطيطي الذي يتطلب (٢ مدرسة ابتدائية) في كل محلة سكنية [٦٥]، مع وجود (٤ مدارس ابتدائية) مقترحة حسب التصميم الأساس المقترح من قبل دائرة التخطيط العمراني/نينوى، كما يوجد في

* من تقرير خطة تحديث قضاء تلكيف، دائرة التخطيط العمراني/نينوى.

* المصدر نفسه.

القضاء (روضتين) شيدت قبل عام ٢٠٠٣ وهناك (روضة) قيد الإنشاء، والعدد مرشح للزيادة إلى (روضة + حضانة) أخرى مقترحة.

وكذلك الحال بالنسبة للمدارس الثانوية التي كانت عددها (٢) واحدة للبنين وأخرى للبنات، وقد تم تشييد ثانوية ثالثة ليصل إلى (٣) ثانويات في القضاء، مع اقتراح إنشاء معهد فني مجاور للقضاء. إلا أن سكان القضاء ما زالوا معتمدين على مدينة الموصل في التعليم العالي (جامعة + معهد) فضلاً عن الإعداديات (الصناعية والتجارية).

* **الخدمات الصحية:** ويوجد في القضاء مستشفى (قديمة) واحدة وصيدلية واحدة، أما الآن فقد تم تشييد مركز صحي جديد واستحداث (٤) صيدليات أخرى أهلية، فضلاً عن اقتراح إنشاء (٤) مراكز صحية وعيادتين شعبية لتقديم الخدمات الصحية لسكان القضاء.

* **الخدمات التجارية:** وبما أن اعتماد سكان قضاء تلكيف كان قبل عام ٢٠٠٣ أساسي ومباشر على مدينة الموصل، فقد بقي السوق القديم (الوحيد) في محلة السلام على حاله حتى عام ٢٠٠٣ سوى بعض الدكاكين والمحلات الصغيرة والمتفرقة، إلا أن هذا السوق توسع بشكل كبير بعد أحداث عام ٢٠٠٣ ليصل حجمه إلى (٤٢٧٠م^2) بعد أن كان (٣٠٢٤م^2)*، فضلاً عن انتشار المحلات التجارية والأسواق الصغيرة في معظم المحلات السكنية في القضاء والتي تقدم الخدمات والبضائع المتنوعة للسكان، كما تم استحداث محلات تجارية ذات نشاطات لم تكن موجودة سابقاً في القضاء مثل:

- محلات بيع الجملة (المشروبات الغازية، الحلويات، المواد الكهربائية وغيرها).
- ساحات بيع الحديد ومواد البناء.

* **الخدمات الصناعية:** كما ازدادت المساحة المستغلة ضمن (المنطقة الصناعية) في القضاء من (١٦٣٨٠م^2) قبل عام ٢٠٠٣ إلى (٢٣٢٨٠م^2) حالياً أي بزيادة قدرها (٦٩٠٠م^2) استغلت لإنشاء معامل مواد إنشائية ومعامل حرفية وكراجات غسل وتشحيم معامل المواد الغذائية و الطحين، كما تم اقتراح توسيعها بشكل اكبر وفقاً للتصميم (١٤١٩أ)**. وبالإضافة إلى معامل البرغل والراشي داخل الوحدات السكنية في القضاء فقد تم افتتاح:

- ورش لتصليح السيارات وأعمال الحدادة.
- ورش لتصليح الأدوات المنزلية.
- مصنع لطحن العلف الحيواني في محلة بابل.

* من تقرير خطة تحديث قضاء تلكيف، دائرة التخطيط العمراني/نينوى.

** المصدر نفسه.

- معمل مواد غذائية في محلة عشتار.

* **الخدمات الترفيهية:** فقد تم اقتراح إعادة تأهيل المتنزه المتروك في محلة عشتار واقتراح مناطق خضراء تستغل لأغراض ترفيهية، فضلاً عن اقتراح إنشاء (متنزه المدينة) يكون بمثابة متنزه قومي National Park في المنطقة الفاصلة بين محلة فلسطين وأور.

٣- خدمات البنى الارتكازية: Infrastructure

وبشكل عام كانت خدمات البنى الارتكازية قبل عام ٢٠٠٣ ضعيفة وغير قادرة على تلبية حاجات السكان، إلا انه بعد عام ٢٠٠٣ وبسب الوضع الأمني المستقر في القضاء بدأت أعمال التوسع والتطوير لتشمل مد خطوط الكهرباء إلى كل مناطق القضاء، وهي جاءت مرافقة لمشاريع تبليط شوارع محلات القضاء السكنية، كما كان في القضاء خزان ماء واحد في محلة أشور ومضخة مياه واحدة في محلة بابل، وقد تم اقتراح مشاريع مياه جديدة لتلبي حاجات السكان والمناطق الصناعية المتزايدة على هذه الخدمة، فضلاً عن مد خطوط هاتف جديدة في محلات (أور، القدس، فلسطين) بعدما كانت مقتصرة على الدوائر الحكومية وبعض أجزاء من المنطقة القديمة ومحلة أور السكنية.

وخلاصة القول أن الانفلات الأمني في مدينة الموصل شكل قوة طرد لعوامل التحضر من مركز مدينة الموصل استجاب له قضاء تلكيف بما يمتلكه من إمكانات بسيطة ومميزات مشتركةً مع الوضع الأمني المستقر في تشكيل قوة جذب مركزية نحوه، فأثر ذلك بشكل إيجابي على واقع القضاء (الديمغرافي والايكولوجي والاقتصادي والاجتماعي) تمثل في:

- الزيادة السكانية الكبيرة بالمقارنة مع السنوات السابقة.
- توسيع المدينة المساحي وارتفاع قيمة الأرض والإيجار (Rent).
- تطور الأعمال المتنوعة (التجارية والصناعية والخدمية) وزيادة فرص العمل لأبناء القضاء فيها، وبالتالي ارتفاع دخل الفرد والأسرة التلكيفية.
- تحسن المستوى المعاشي والخدمي في القضاء، أي زيادة رفاهية المجتمع في تلكيف على المستقبل القريب. **وهذا ما يثبت فرضية البحث الثانية.**

نتائج البحث:

وبالاستناد على ما تم ذكره، يمكن استخلاص أهم النتائج التي توصل إليها البحث بما يلي:-

١- الفترة (قبل الاحتلال):

أ. إن مدينة الموصل تمتلك من الإمكانات والمؤهلات ما مكنها من تشكيل قوة جذب لعوامل التحضر (السكان والاقتصاد) نحوها من مجاوراتها الإقليمية كقضاء تلكيف.

ب. بسبب ضعف الإمكانات المتاحة في قضاء تلكيف تحولت هذه الإمكانات إلى قوى طاردة لعوامل التحضر من القضاء نحو مركز مدينة الموصل.

إن استقرار عوامل التحضر في مدينة الموصل ونموها وتطورها قد اثر في تعزيز إمكانات المدينة ذاتها وزاد من أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية والخدمية والإدارية..... الخ.

٢- الفترة (بعد الاحتلال):

أ. إن الانفلات الأمني الذي تعاني منه مدينة الموصل يعد اكبر قوة لطرد عوامل التحضر، رغم احتفاظها بالإمكانات السابقة، فجعلت جزءاً من عوامل التحضر تهرب من المدينة نحو المناطق المجاورة – ومنها قضاء تلكيف – حيث الوضع الأمني المستقر.

ب. استطاع قضاء تلكيف بإمكاناته البسيطة وبالاشتراك مع الوضع الأمني المستقر أن يجذب نحوه جزء من عوامل التحضر الخارجة من مدينة الموصل نحوه.

ج. إن استقرار عوامل التحضر في القضاء أدى إلى تطور القضاء ونموه (ديمغرافياً وايكولوجياً واقتصادياً واجتماعياً) وعزز قوى الجذب المركزي نحوه، مما سيزيد من أهمية القضاء الاقتصادية والاستراتيجية والخدمية والإدارية..... الخ على المدى القريب.

*** التوصيات والمقترحات:**

عادةً ما تمثل التوصيات والمقترحات الحلول المنطقية لمعالجة الأسباب المستخلصة من تحليل مشكلة البحث، إلا أن مشكلة البحث الحالية (الانفلات الأمني) الذي رافق الاحتلال، لا يمكن اقتراح الحلول لها،لان السبب الرئيس فيها لا يمكن لأية جهة الاستجابة المقترحات البحث أو التعامل معه. إلا انه بزوال المسبب الرئيسي للانفلات الأمني سيعد وبشكل مباشر قوى الجذب المركزية نحو مدينة الموصل إلى العمل تجاه مجاوراتها الإقليمية وذلك للأسباب التي تم سردها في المبحث الثاني، وهنا يمكن إعطاء التوصيات والمقترحات التالية:

١. إصدار التشريعات القانونية التي تلزم السكان في مجاورات مدينة الموصل الإقليمية – ومنها قضاء تلكيف – بممارسة أنشطتهم الصناعية والتجارية والخدمية كل في مسقط رأسه، مع تقديم الدعم والتسهيلات اللازمة لهم.

٢. الإسراع بتنفيذ خطة التجديد الحضري للقضاء المقترحة من قبل(دائرة التخطيط العمراني/نينوى)، مع التأكيد على مقترح إنشاء (معهد فني ومتنزه المدينة) الذي سيؤثر بشكل إيجابي وكبير على الواقع الحضري للقضاء وبالتالي الواقع الاقتصادي والاجتماعي والخدمي والإداري..... الخ.

*** الهوامش:**

١. فوزي رضوان العربي وفاروق احمد مصطفى، دراسات أنثروبولوجية ميدانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، بدون، ص١٠.
٢. خالد احمد الحديدي، حمام العليل أنموذج للمدن المستلبة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٢، ص٣٨.
٣. عبد الله مرقس رابي، التحضر في مدينة الموصل، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٥، ص٨٣.
٤. عبد الله عبد الغني غانم، التبادل وعمليات الاستثمار والادخار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، بدون، ص٢٣.
٥. عبد الإله أبو عياش واسحق يعقوب القطب، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠، ص١٧٢.
٦. المصدر نفسه، ص١٧٦.
٧. مسعد الفاروق حموده، تنمية المجتمع الريفي والحضري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، بدون، ص١٨١.
٨. موفق ويسي محمود ومحمد حربي حسن، الحياة الاجتماعية في الموصل. موسوعة الموصل الحضارية، المجلد الخامس، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ط١، ١٩٩٢، ص٢١٥.
٩. فوزي رضوان العربي، مصدر سابق، ص٤٩.
١٠. إبراهيم مصحب الدليمي، الهجرة وعلاقتها بزيادة معدلات الانحراف الاجتماعي في أقطار الخليج العربي، مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٨٥، ص١٦.

١١. نادية صباح الكبابجي، الآثار الاجتماعية لازمة السكن، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٠، ص٣٠.
١٢. يوسف حامد الملا، الضوابط الاجتماعية في إعداد التصاميم الأساسية للمدن، رسالة ماجستير، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص١٣٠.
١٣. عبد الإله أبو عياش، مصدر سابق، ص١٠٦.
١٤. هاشم خضير الجنابي وصبيح يوسف طاهر، التركيب الوظيفي لقضاء تلكيف، مجلة آداب المستنصرية، العدد السابع، المجلد ٩، ١٩٨٣، ص٦٤٢.
١٥. يوسف حامد الملا، الكفاءة الأمنية لتخطيط مدينة الموصل، مجلة دراسات موصلية، العدد ١٥ السنة ٥، ٢٠٠٧، ص١١٩.
١٦. سعدي علي غالب، الخدمات العامة، موسوعة الموصل الحضارية، مصدر سابق، ص٢٢٦.
١٧. يوسف حامد الملا، ٢٠٠٣، مصدر سابق، ص٥٤.
١٨. سعدي علي غالب، مصدر سابق، ص٢٢٦.
١٩. عبد الله مرقس رابي، مصدر سابق، ص٢٠٩.
٢٠. يوسف حامد الملا، ٢٠٠٣، مصدر سابق، ص١٦٨.
٢١. المصدر نفسه، ص١٧١.
٢٢. هاشم خضير الجنابي، مصدر سابق، ص٦٣٠.
٢٣. خالص الاشعب ومظفر الجابري، دراسة في تخطيط مركز مدينة الموصل، ندوة دور الموصل في التراث العربي، مركز إحياء التراث العلمي العربي، ١٩٨٨، ص٣٧٢.
٢٤. خالد احمد الحديدي، مصدر سابق، ص٤٦.
٢٥. هاشم خضير الجنابي، مصدر سابق، ص٦٢٣.
٢٦. داوؤد سليم عجاج، خطط مدينة الموصل منذ مطلع القرن العشرين، موسوعة الموصل الحضارية، مصدر سابق، ص٢٦٢.
٢٧. هاشم خضير الجنابي، مصدر سابق، ص٦٢٧.
٢٨. سعدي علي غالب، مصدر سابق، ص٢٢٦.
٢٩. صبري فارس الهيتي وصالح فليح حسن، جغرافية المدن، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٦، ص١٥٩.
٣٠. المصدر نفسه، ص١٦٠.

٣١. داوؤد سليم عجاج، مصدر سابق، ص٢٦٣.
٣٢. سعدي علي غالب، مصدر سابق، ص٢٣٠.
٣٣. عبد الله مرقس رابي، مصدر سابق، ص٢٠٩.
٣٤. سعدي علي غالب، مصدر سابق، ص٢٣١.
٣٥. عبد الله مرقس رابي، مصدر سابق، ص٢٠٨.
٣٦. سعدي علي غالب، مصدر سابق، ص٢٣٠.
٣٧. هاشم خضير الجنابي، مصدر سابق، ص٦٣٢.
٣٨. عبد الله مرقس رابي، مصدر سابق، ص١٠٦.
٣٩. سعيد الديوه جي، البيت الموصلي، مجلة التراث الشعبي، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، العدد ٦، المجلد، ٦، ١٩٧٥، ص٥.
٤٠. عبد الموجود احمد السلمان، الموصل في العهد الراشدي والأموي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٣، ص٢٨-٢٩.
٤١. خالص الاشعب، مصدر سابق، ص٣٧٢.
٤٢. عبد الرزاق عباس، جغرافية المدن، مطبعة اسعد، بغداد، بدون، ص٣٧٣.
٤٣. خالد احمد الحديدي، مصدر سابق، ص٦٣٢.
٤٤. يوسف حامد الملا، ٢٠٠٣، مصدر سابق، ص١٤٢.
٤٥. هاشم خضير الجنابي، مصدر سابق، ص٦٢٣.
٤٦. سعيد الديوه جي، مصدر سابق، ص٥.
٤٧. هاشم خضير الجنابي، مصدر سابق، ص٥٨٦.
٤٨. فوزي رضوان العربي، مصدر سابق، ص٨٥.
٤٩. طلال محمود كداوي، معضلة الأمن – النمو، مجلة بحوث مستقبلية، العدد ١٣، آذار، ٢٠٠٦، ص١٣٩.
٥٠. طلال عزيز البدراني، الأمن النفسي وعلاقته بالتوجه الزمني لدى طلبة جامعة الموصل، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص٢.
٥١. قاسم حسين صالح، الإنسان من هو، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الثانية، ١٩٨٧، ص١٢٨.

٥٢. لندال دافيدوف، مدخل إلى علم النفس، ترجمة سيد طوب وآخرون، دار ماكجر وهيل للنشر، الدار الدولية للنشر والتوزيع، منشورات مكتبة التحرير، القاهرة، الطبعة ٤، ١٩٨٣، ص٤٤١.
٥٣. كامل جاسم مراياتي، مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السوسيولوجي، ندوة فكرية في قسم الدراسات الاجتماعية، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٧، ص٩.
٥٤. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، إعداد طارق محمد طيب، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، ص١٦٢.
٥٥. Gary B. Melton and Janet Corson, School Psychological Review. 1987, p.188.
٥٦. فيليس بيينس ومجموعة العمل الخاصة بالعراق في معهد دراسات السياسة ومركز السياسة الخارجية في بؤرة الاهتمام، دفع الثمن: النفقات المتصاعدة لحرب العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٦، لسنة ٢٧، آب/أغسطس، ٢٠٠٤، ١١٢-١١٣.
٥٧. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢، الأردن، ص٣.
٥٨. نادية صباح الكبابجي، مصدر سابق، ص٣١.
٥٩. محمد طاقة وحسين عجلان، الإستراتيجية المقترحة لحل مشاكل الاقتصاد العراقي في ظروف الاحتلال، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد العاشر، شباط، ٢٠٠٥، ص٤.
٦٠. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصدر سابق، ص٢.
٦١. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، مصدر سابق، ص١٥١.
٦٢. المصدر نفسه، ص١٥٦.
٦٣. عبد الله مرقس رابي، مصدر سابق، ص١٤٣-١٤٤.
٦٤. إحسان محمد الحسن وفاضل عباس الحسب، الموارد البشرية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٢، ص٧.
٦٥. يوسف حامد الملا، ٢٠٠٣، مصدر سابق، ص١٦٣.

Attraction and centrifugation of urbanization factors: Analyzing the relationship of Mosul with its regional neighborhoods "Tilkif as a model"

. Youssef Hamed Al-Mulla

Abstract:
The available capabilities (human and material) for any human stability are among the most important factors leading to an increase in the degree of urbanization, which is one of the most important features of social change that characterizes the twentieth century. And this is through the growth of these capabilities and their development locally and through the dialogues of this regional stable who have fewer capacities and which send towards them the elements of strength and support.